

## أتلانتك كاونسل: بغض النظر عن قرار السيسي بشأن اللاجئين الفلسطينيين في رفح، فإنه لن يخرج كفائز



نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريراً للكاتبة شهيرة أمين تستعرض فيه موقف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مما يحدث في رفح وتداعيات هذا الموقف.

وقالت الكاتبة إن مصر عززت الإجراءات الأمنية على طول حدودها الشمالية المشتركة مع قطاع غزة في أعقاب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 9 فبراير عن هجوم بري مخطط له في رفح، جنوب القطاع، «للقضاء على آخر معاقل حماس المتبقية». ولم تترك الأزمة الوشيكة أمام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سوى القليل من الخيارات، مع استمرار الضغوط الداخلية في الارتفاع.

مخاوف لها ما يبررها

استعداداً للهجوم الشامل المتوقع على مدينة غزة الواقعة في أقصى جنوب غزة - حيث لجأ ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني نازح إلى مخيمات ضيقة هرباً من القصف الإسرائيلي المكثف على المدن الشمالية والوسطى في القطاع - أفادت التقارير أن مصر نشرت أربعين دبابة وناقلة جند مدرعة في شمال شرق سيناء في الأيام الأخيرة. ويهدف هذا الانتشار إلى تعزيز الأمن في المنطقة الحدودية، حيث شُيد في وقت سابق جدار خرساني مغطى بالأسلاك الشائكة - بما في ذلك هيكل تحت الأرض - لعرقلة قدرة حماس على تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، تهدف التعزيزات الأمنية الأخيرة إلى تجنب التدفق الجماعي المحتمل للاجئين الفلسطينيين إلى شمال سيناء؛ وتخشى القاهرة من أن الهجوم البري الإسرائيلي المخطط له على رفح قد يدفع مئات الآلاف من الفلسطينيين اليائسين - الفارين من العنف - إلى اقتحام الحدود والعبور إلى الأراضي المصرية، دون العودة أبداً. وهذه المخاوف ليست بلا أساس على الإطلاق: ففي الأيام الأولى للحرب، دعا أعضاء ائتلاف نتينهاو اليميني علناً إلى نقل الفلسطينيين إلى مصر.

منذ 1 نوفمبر 2023، سمحت مصر لأكثر من 2200 جريح فلسطيني بالدخول عبر معبر رفح الحدودي لتلقي العلاج الطبي في مستشفيات شمال سيناء. كما تمكن عدد غير معروف من الفلسطينيين من العبور إلى مصر من خلال التفاوض مباشرة على سعر - يتراوح بين 6000 دولار و13000

دولار - مع «وسطاء» للهروب من الصراع.

ونقلت الكاتب عن اثنين من المُسنين من سكان غزة والمقيمين مع أقاربهما في مصر، طلبا حجب أسمائهما خوفاً من الانتقام، أنهما تمكنا مؤخراً من الفرار من العنف وشق طريقهما إلى بر الأمان عبر معبر رفح بعد دفع «الرسوم الباهظة» التي طلبها رجل أعمال محلي «ثمناً لسلامتنا». وردد روايات مماثلة فلسطينيون آخرون. وهذا الخيار مخصص لعدد صغير من سكان غزة الأثرياء الذين لديهم أقارب خارج القطاع ويستطيعون دفع الرسوم المرتفعة التي تضمن مرورهم إلى بر الأمان.

ومع ذلك، فإن القيادة المصرية مصرة على عدم السماح بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى مصر - على الرغم من استقبالها للاجئين من سوريا والسودان واليمن الذين سعوا إلى الهروب من الصراعات في بلدانهم. ويقول المسؤولون إن تهجير الفلسطينيين إلى مصر من شأنه أن ينهي إمكانية قيام دولة فلسطينية ويخاطر بتحويل سيناء إلى قاعدة لهجمات المتشددین ضد إسرائيل - مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية عميقة على مصر. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تحتاج مصر إلى التعامل مع أزمة إنسانية في شبه جزيرة سيناء، مما يزيد من الضغوط على بلد يعاني بالفعل من وضع اقتصادي صعب.

وبحسب ما ورد حذر المسؤولون المصريون من أن النزوح الجماعي للفلسطينيين قد يدفع القاهرة إلى تعليق اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة في عام 1979، ومن شأنه أن يقوض التعاون الأمني بين البلدين، الذي كان قوياً منذ تولى عبد الفتاح السيسي السلطة في عام 2013.

بين التحذير والنفي

ولفتت الكاتبة إلى أن هذا التحذير، الذي يُزعم أنه تكرر خلال المحادثات بين السيسي ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في القاهرة في 7 فبراير، هو التحذير الأكثر صرامة من مصر حتى الآن تجاه إسرائيل، ويأتي وسط تصاعد التوترات بين الدولتين المتجاورتين بشأن خطة ننتياهو الرامية إلى سيطرة إسرائيل على ممر فيلادلفيا. ومع ذلك، خلال مؤتمر صحفي في سلوفينيا يوم 12 فبراير، نفى وزير الخارجية المصري سامح شكري التقارير التي تفيد بأن القاهرة تعتزم تجميد معاهدة السلام مع إسرائيل، وأصر على أن مصر ستلتزم باتفاقها مع «إسرائيل».

وقال شكري إن «اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل موجود بالفعل وهو ساري المفعول منذ الأربعين عاماً الماضية». وأضاف أن المعاهدة ستظل قائمة. وكان ننتياهو قد كشف النقاب عن خطة إسرائيل لتجاوز المنطقة العازلة خلال مؤتمر صحفي في 31 ديسمبر 2023، قائلاً إنه يجب وضع ممر فيلادلفيا تحت سيطرة إسرائيل لمنع تهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية وضمان أن تكون غزة منزوعة السلاح بعد انتهاء الحرب.

بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير 2011، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر - المجموعة التي أشرفت على الفترة الانتقالية التي سبقت أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر في عام 2012 والتي أوصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة - بتدمير الغالبية العظمى من الأنفاق المؤدية إلى قطاع غزة. واستخدمت الأنفاق لتهريب البضائع التجارية والأسلحة إلى القطاع.

وبعد تولي السيسي السلطة عام 2013، واصل تدمير الأنفاق. ومع ذلك، يعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أنه لا تزال هناك أنفاق إضافية بين رفح وسيناء. كما أعلن السيسي حالة الطوارئ في شمال سيناء، مما أدى فعلياً إلى حظر التقارير المستقلة من المنطقة: وقد جرت محاكمة وسجن عديد من الصحفيين الذين غطوا الأحداث هناك.

ومنذ ذلك الحين، نفذت قوات الأمن المصرية حملة عسكرية لتخليص المنطقة من المتمردين التابعين لتنظيم الدولة الذين سعوا إلى إقامة دولة إسلامية في شبه جزيرة سيناء. وأغلقت مصر حدودها الشمالية إلى حد كبير، مما ساعد إسرائيل في فرض حصار محكم حول غزة. ولم يُفتح المعبر الحدودي إلا بشكل متقطع للسماح للفلسطينيين الذين يبحثون عن العلاج الطبي والطلاب بدخول مصر.

غضب مصري

وأشارت الكاتبة إلى أن تصريحات ننتياهو الأخيرة بشأن السيطرة على المنطقة العازلة، وهو ما يؤدي فعلياً إلى عزل قطاع غزة عن مصر، أثارت غضب السلطات المصرية والجمهور على حد سواء، مما أثار توبيخاً شديداً من أنصار الحكومة والمحليين.

ورفض ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، الخطة باعتبارها محاولة من جانب إسرائيل للتغطية على فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في القضاء على حماس في حرب غزة. ووصف مصطفى بكري، عضو البرلمان الموالي للحكومة، الخطة بأنها «اعتداء على سيادة مصر» و«انتهاك

لمعاهدة السلام» بين البلدين. وحث القاهرة على منع المخطط بأي ثمن، حتى لو اضطرت مصر إلى اللجوء إلى الخيارات العسكرية. وقال مصطفى كامل السيد، الأستاذ بجامعة القاهرة، إن ذلك يظهر عدم احترام إسرائيل لمعاهدات السلام التي وقعت مع الدول العربية المجاورة. وأشار إلى أن ممر فيلادلفيا منطقة منزوعة السلاح بموجب اتفاقيات كامب ديفيد ويجب أن تظل كذلك.

وتتصاعد التوترات أيضاً في القاهرة بسبب تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال مؤتمر صحفي عقد في 8 فبراير بأن مصر كانت مترددة في البداية في فتح المعبر الحدودي للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وأن الرئيس الأمريكي أفنق نظيره المصري بفتح الحدود أمام غزة والسماح بدخول المساعدات. وسارعت القاهرة إلى دحض هذه المزاعم.

وجاء في بيان أصدرته الرئاسة في 9 فبراير أن «مصر فتحت الحدود منذ بداية الحرب، مما سمح بمرور المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون قيود وتعطيل تدفق المساعدات من خلال قصف المعبر الحدودي عدة مرات في الأيام الأولى للحرب». ودعا البيان إلى وقف إطلاق النار لتجنب «كارثة إنسانية» و«حماية المدنيين من المزيد من القصف والتجوية والمرض».

وقالت الكاتبة إن هناك أمر واحد واضح: القيادة المصرية عالقة بين المطرقة والسندان. فإذا فتحت المعبر الحدودي للسماح للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى مصر، فإنها تخاطر بالاتهام بالتواطؤ في التهجير الجماعي للفلسطينيين. ويعتقد الكثير من المصريين أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يدخلون مصر لن يُسمح لهم على الأرجح بالعودة إلى وطنهم، الذي ستستولي عليه إسرائيل. ومن ناحية أخرى، إذا رفض السيسي السماح للاجئين الفلسطينيين بالعبور إلى مصر، فقد يتعرض للمساءلة عن مقتل آلاف آخرين من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لتقرير صحيفة وول ستريت جورنال الذي نشر في 15 فبراير، بدأت مصر في بناء سياج بمساحة ثمانية أميال مربعة في صحراء سيناء بالقرب من حدودها مع قطاع غزة لاستيعاب الفلسطينيين في حالة قيام إسرائيل بهجوم بري وشيك ونزوح جماعي للاجئين إلى البلاد. ونفت مصر اتخاذ أي إجراءات طوارئ من هذا القبيل. ومع ذلك، فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أيضاً أن صور الأقمار الصناعية أظهرت «قطعة كبيرة من الأرض يجري تمهيدها وجدار يبني في المنطقة العازلة بين مصر ورفح».

ولجأ نشطاء المعارضة في الأيام الأخيرة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن شكوكهم بشأن رفض السيسي السماح للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى مصر. وهم يزعمون أن القاهرة ستسمح في نهاية المطاف للاجئين بالدخول، مما يجعل مصر متواطئة ويعطي إسرائيل الضوء الأخضر لـ «التطهير العرقي» للفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، يشيد أنصار الحكومة بالسيسي لثباته على موقفه ورفضه الرضوخ للضغوط الهائلة التي تمارسها إسرائيل وبعض الحكام الغربيين.

والآن بعد أن أوضحت إسرائيل نيتها القيام بعمليات في رفح، بعد إجلاء ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني نازح بحثوا عن ملاذ آمن في المدينة الواقعة جنوب قطاع غزة، فقد يكون الأمر مسألة وقت فقط قبل الكشف عن نوايا السيسي الحقيقية. وفي كلتا الحالتين، لن يخرج الرئيس المصري كفائز.